الأمم المتحدة E/CN.15/2013/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثانية والعشرون
فيينا، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقَّت*
مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:
التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية
لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

أعمال معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكِّرة من الأمين العام

يحتوي تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، الوارد طيّ هذه المذكرة، على معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد، وقد أُعِدَّ عملاً بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمناء، في اجتماعه المعقود في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بأن يُبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، عن عمل المعهد وفقاً لنظامه الأساسي (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٥٦).

* E/CN.15/2013/1.

020413 V.13-80753 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الأنشطة الرئيسية لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولاً- مقدِّمة

١- أُنشِئ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ("المعهد") في عام ١٩٦٨ من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتولَّى إدارته مجلسُ أمنائه الذي يقدِّم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وافق مجلس الأمناء على برنامج العمل ذي الصلة لعام ٢٠١٢، متضمِّناً الأولويات والمقترحات المتصلة بالميزانية. ويسترشد برنامج عمل المعهد بالولاية المنوطة به التي تقضي بأن يساعد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في صوغ سياسات محسَّنة وتنفيذها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتتمثَّل مهمَّته في النهوض بالأمن وخدمة العدالة وبناء السلام دعماً لسيادة القانون والتنمية المستدامة.

٢- ويقوم المعهد بأنشطة بحث وتدريب ذات توجُّه عملي، ويوفِّر معلومات وخدمات استشارية، وينفِّذ أنشطته على الصعيدين الأقاليمي والوطني بناءً على طلب الحكومات. وخلال العام الماضي، عمل المعهد في مجالات متخصِّصة وميادين مختارة تتعلق بالجريمة والعدالة والحوكمة الأمنية ومكافحة الإرهاب، موفِّراً قيمة مضافة لمنع الجريمة والنهوض بالعدالة وتعزيز حقوق الإنسان. ويوفِّر المعهد أيضاً محفلاً للتشاور والتعاون بشأن مسائل حساسة في مجالات الحوكمة الأمنية ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، إذ يعمل كوسيط نزيه في الجمع بين مختلف الشركاء، مثل الدول الأعضاء والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، ويصوغ نهجاً موحّداً بشأن التصدِّي للتحدِّيات المشتركة.

٣- وكان رئيس مجلس الأمناء قد أحال التقرير الأول لهذا المجلس عن أعمال المعهد (الوثيقة E/CN.15/2012/4) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويرسم التقرير مسار التوجُّه الاستراتيجي للمعهد وأنشطته بشأن تلبية الأولويات التي وضعها مجلس الأمناء، كما يبيِّن التحدِّيات التي يواجهها المعهد، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة والتمويل. وتندرج أعمال المعهد في إطار ستة مجالات مواضيعية، وهي:

(أ) مكافحة خطر الجريمة المنظَّمة الذي يتهدَّد الأمن والتنمية؛

(ب) زيادة كفاءة نظم العدالة الجنائية وحماية الفئات المستضعفة؛

(ج) تعزيز القانون الجنائي الدولي والممارسات الخاصة به: مشروع العدالة المختصَّة بجرائم الحرب؛

(د) تبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات؛

(هـ) الحوكمة الأمنية والتصدي لجاذبية الإرهاب؛

(و) التدريب والتعليم المتقدِّم: بناء القدرات في مجاليْ منع الجريمة والعدالة الجنائية.

ثانياً- مكافحة خطر الجريمة المنظَّمة الذي يتهدَّد الأمن والتنمية

٤- يساهم المعهد في بناء قاعدة معارف عالمية بشأن أوجه التقارب بين الجريمة المنظَّمة وخطرها. وهو يهدف إلى تقوية مؤسسات العدالة الجنائية وزيادة القدرة الفنية للممارسين في مجال مكافحة الجريمة المنظَّمة. وقد حدَّد المعهد، بناءً على طلب مختلف الشركاء وبالتآزر معهم، مجالات تدخُّل رئيسية لدعم اعتماد السياسات وتعزيز بناء القدرات بما يكفل فعالية تدابير التصدِّي للأخطار الجديدة والناشئة التي تطرحها الجريمة المنظَّمة.

ألف- قاعدة المعارف الخاصة بمكافحة الجريمة المنظَّمة: التجربة الأوروبية

٥- ينخرط المعهد، بالتعاون مع عدّة شركاء، في مشروع بحثي عنوانه "المعرفة بقانون الاتحاد الأوروبي كوسيلة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية" (Knowledge of European Union law as a means of combating transnational organized crime). وفي سياق هذا المشروع، ساهم المعهد، في عام ٢٠١٢، في إنشاء قاعدة بيانات بشأن غسل الأموال أتِيحت للحلقة الدراسية الأولى التي عُقدت في لوبليانا لمشاركين أوروبيين. وحتى أيار/مايو ٢٠١٢، كان المعهد قد ساهم في وضع الصيغة النهائية لأربع قواعد بيانات، بما في ذلك محاضر ووثائق فقهية مختلفة بشأن الإعسار عبر الحدود الوطنية، وضبط الموجودات ومصادرتها، وغسل الأموال، وتمويل الأنشطة الإرهابية. وستُدمَج الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من ذلك المشروع في مشاريع أخرى ستُنفَّذ في مناطق أخرى.

باء- التزييف: الانخراط في مكافحة الجريمة المنظَّمة

٦- استحدث المعهد برنامج أبحاث تطبيقية شاملاً بشأن مسألة التزييف باعتباره أحد أهم أنشطة الجريمة المنظَّمة وخطراً يتهدَّد سلامة المستهلك وأمنه. ومن أجل تعزيز قدرات

الدول الأعضاء في مجال مكافحة التزييف، أعدَّ المعهد دليلاً للتدريب مؤلَّفاً من ثلاثة أجزاء، عنوانه "مكافحة تزييف العلامات التجارية في ثلاث دول أعضاء أوروبية رئيسية — نحو استراتيجية أكثر شمولاً" (FAKES: fighting against brand counterfeiting in three key European member States — towards a more comprehensive strategy). واستُخدم هذا الدليل في ست دورات تدريبية لموظفي أجهزة إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة، عُقدت في بولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا.

٧- ووضع المعهد الصيغة النهائية لمشروع بحثي يهدف إلى رسم خريطة تُبيِّن انخراط الجماعات الإجرامية المنظَّمة الإيطالية في التزييف وروابطها بسائر شبكات الاتجار. ويستند هذا البحث إلى تحليل ٢٦ دراسة من دراسات الحالات جمعها المعهد وإلى مقابلات أجرِيت مع خبراء رئيسيين في هذا المجال. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، قدَّمت وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية النتائج الرئيسية التي خلُص إليها التحليل إلى اللجنة البرلمانية المعنية بظاهرة التزييف والقرصنة. وسيتولَّى مشروع بحثي مماثل يتعلق بالأدوية المزيّفة، عنوانه "الأدوية ذات البنية الميكروية المؤمَّنة والأدوية الذاتية التحقُّق" (Microstructure-secured and self-verifying medicines)، تحليل الاستراتيجيات التي تتَّبعها المنظمات الإجرامية في إنتاج وبيع الأدوية المزيَّفة، مستخدماً بيانات مستقاة من ١٥ بلداً.

٨- وبُوشر العمل في عام ٢٠١٢ في مشروعين جديدين بشأن التزييف. ويفضي أوَّلهما، الذي يركِّز على التزييف وصلته بالجريمة المنظَّمة، إلى إنشاء مرفق دولي لتبادل المعلومات عن التزييف وصِلته بالجريمة المنظَّمة. ويتمثل جانب مهم لهذا المشروع في تقييم المخاطر المرتبطة بالمنتجات المزيَّفة التي تتهدَّد صحة المستهلكين وسلامتهم. ويُنشئ مشروع ثانٍ محفلاً دولياً يُعنى بجريمة التزييف، ويضم أصحاب المصلحة المعنيين من مختلف القطاعات من أجل القيام على نحو مشترك بتقييم وتحليل مشكلة التزييف واعتماد تدابير مضادة جديدة.

٩- وفي إطار المشروع الذي يتناول تزييف الأدوية (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، وضع المعهد، في تموز/يوليه ٢٠١٢، الصيغة النهائية لتقرير ومبادئ توجيهية حول توعية المستهلكين بشأن بيع الأدوية المزيَّفة عبر الإنترنت، واستهلَّ حملة توعية إلكترونية مباشرة عبر فيسبوك وتويتر وويكيبيديا. وفي سياق المشروع، أشرَك المعهد ١٥ بلداً في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا وإستونيا وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبولندا والجمهورية التشيكية والدانمرك ورومانيا وفنلندا وقبرص ولاتفيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وهنغاريا وهولندا) في وضع دراسة عن دور الجريمة المنظَّمة وتزييف الأدوية، وكذلك في دراسة عن البيع عبر الإنترنت. وقد ساهمت كافة البلدان المشاركة في الأبحاث بتقديم المعلومات وإجراء المقابلات. ووُضع

التقريران عن الدراستين المذكورتين في صيغتهما النهائية خلال اجتماع المائدة المستديرة الثاني مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، الذي عُقد في تورينو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شرع المعهد في مشروع بحثي جديد مموَّل من برنامج "إجراءات دوائر الأعمال لوقف التزييف والقرصنة" التابع لغرفة التجارة الدولية، بهدف مقارنة وتحليل التشريعات القائمة بشأن عائدات الجريمة واسترداد الموجودات ومدى انطباقها على حالات التزييف. وسيركِّز المشروع على بلدان مختارة من بلدان القانون المدني، مثل إيطاليا وسويسرا، وبلدان مختارة من بلدان القانون العام، مثل أستراليا والمملكة المتحدة. وسيشمل العمل البحثي جمع البيانات والتحليل المقارن وإجراء المقابلات مع خبراء ووكالات على الصعيدين الوطني والدولي.

جيم- الجريمة السيبرانية

١١- انتقل المعهد إلى المرحلة الثانية من مشروع تنميط قراصنة الحواسيب، حيث يجري التركيز على الصلات بين القرصنة الحاسوبية والعالم الرقمي الخفي من جهة والجريمة المنظَّمة وما يُسمّى جماعات "نشطاء القرصنة الحاسوبية" (hacktivist) من جهة أخرى. وسيساهم المشروع أيضاً في صوغ سياسات واستراتيجيات للأمن السيبراني لمواجهة أخطار الإرهاب السيبراني.

١٢- وخلال عام ٢٠١٢، قدَّم المعهد نتائج أبحاثه حول إسهام الجريمة المنظَّمة في الجريمة السيبرانية، خلال مشاورات رئيسية أجراها اختصاصيون ممارسون ومقرِّرو سياسات، مثل وكالة الفضاء الأوروبية والمعهد الجامعي الأوروبي وفريق مواجهة الطوارئ الحاسوبية الأسترالي، في المؤتمر السنوي لهذا الفريق الأخير، ومؤتمر قمة هايلو (HALO) لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية. وقدَّم المعهد أيضاً عروضاً خاصة تناولت استخدام الإرهابيين للإنترنت واستخدامهم لتقارير وسائل الإعلام عن الإرهاب المتاحة على الإنترنت، وذلك في الدورات التدريبية المتقدِّمة بشأن الإرهاب السيبراني التي عقدها مركز التميُّز المعني بالدفاع ضد الإرهاب، في أنقرة، في أيار/مايو ٢٠١٢، وفي بيشكيك، في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وشارك المعهد أيضاً في حدث أقِيم في إطار شهر الأمن السيبراني الأوروبي، الذي نظَّمته الوكالة الأوروبية لأمن الشبكات والمعلومات، في لشبونة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث اضطلع بتوجيه حلقة عمل بشأن الجريمة السيبرانية والتحقيقات الرقمية وشراكات القطاعين العام والخاص. وخلال يوم أمن المعلومات، قدَّم المعهد عرضاً تناول فيه أمن الفضاء السيبراني.

١٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، بدأ العمل على تنفيذ مشروع جديد لتوجيه الأنشطة بشأن وضع سياسة وطنية خاصة بالجريمة السيبرانية وما يتصل بها من منهجية ومبادئ توجيهية. ووُضعت الصيغة النهائية لمنهجية البحث ذات الصلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويركِّز البحث على تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص في حالة شنّ هجمات سيبرانية، من أجل تعزيز الفهم والمعرفة في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: القطاع المصرفي والبنية التحتية الوطنية المتَّسمة بالأهمية والنقل. وقدَّم المعهد إلى مؤتمرات متعدِّدة النتائج الأوَّلية لأنشطته البحثية، متوخِّياً توسيع نطاق شبكات اتصالاته مع القطاعين العام والخاص وتعزيزها.

ثالثاً- زيادة كفاءة نظم العدالة الجنائية وحماية الفئات المُستضعفة

١٤- ساهم المعهد في الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة نظم العدالة الجنائية والمنظمات الدولية ذات الصلة وإلى تعزيز نظم قضاء الأحداث، ولا سيما في البلدان النامية. وسعى المعهد أيضاً إلى تقديم الدعم في مجال إنشاء هيئات حكومية وغير حكومية لحماية الضحايا والفئات المُستضعفة.

ألف- بناء القدرات في مجال قضاء الأحداث

١٥- واصل المعهد مشاركته الطويلة الأمد في دعم حكومة موزامبيق بشأن إقامة نظام ناجع لقضاء الأحداث. ورسَّخ المعهد برنامجه الرامي إلى تعزيز نظام قضاء الأحداث في موزامبيق، الذي نُفِّذ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وأتمَّ المعهد العمل على إقامة قاعدة بيانات للمعلومات المتصلة بنظام قضاء الأحداث في موزامبيق وفقاً لمتطلّبات مؤسسات حكومية مختلفة - هي وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية ومكتب المدعي العام ومحكمة القُصَّر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، اكتمل صوغ اللوائح التنظيمية لأول مركز مراقبة وأول مركز لإعادة تأهيل الأحداث يُقامان في موزامبيق، وذلك بمشاركة وزارات العدل والداخلية وشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية ومكتب المدعي العام ومحكمة القُصَّر. ونُظِّمت أيضاً دورات تدريب مهني تجريبية لفائدة ٨٢ حدثاً من الأحداث المعرَّضين للمخاطر أو مخالفي القانون.

١٦- ونفَّذ المعهد مشروعاً تجريبياً يهدف إلى تدعيم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الأحداث المعرَّضين للمخاطر أو مخالفي القانون وتعزيز إدماجهم في المجتمع. واستقبلت مراكز المعلومات التي أُقِيمت كجزء من مشروع المعهد في ثلاثة أحياء مختلفة من مابوتو إجمالاً ٧٩٣ من القُصَّر المعرَّضين للمخاطر أو مخالفي القانون، في الفترة ما بين شباط/فبراير

٢٠١١ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وانتهى البرنامج في عام ٢٠١٢، في الوقت الذي كان متوقَّعاً أن تتسلَّمه الحكومة.

باء- مكافحة العنف الجنساني والاتجار بالبشر

١٧- تحتل مكافحة العنف الجنساني والاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، مكانة مركزية في عمل المعهد. وخلال عام ٢٠١١، أجرى المعهد دراسة استقصائية تجريبية حول العنف ضد المرأة في ستة بلدان، وهي: إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وبولندا وفنلندا وهنغاريا. وكمتابعة لهذا المشروع البحثي التجريبي، أجرى المعهد أيضاً دراسة استقصائية في الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك في كرواتيا، لجمع بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة عن تجارب النساء مع العنف. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أتمَّ المعهد العمل الميداني ذي الصلة الذي اشتمل على إجراء مقابلات مع ٠٠٠ ٤٢ امرأة، ثم شرع في معالجة البيانات وتحليلها. وهذا المشروع، الذي تدعمه وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي وينفِّذه المعهد، بالشراكة مع شركة إبسوس موري للبحوث (Ipsos MORI) والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، هو أول دراسة استقصائية واسعة النطاق لتجارب المرأة مع العنف في تلك البلدان.

جيم- الشبكة المعنية بالمخدِّرات والكحول والمرأة

١٨- إن الاختلافات الجنسانية في مجال إدمان المخدِّرات والحاجة إلى دعم النساء المُستضعفات المتأثِّرات بتعاطي المخدِّرات والكحول تشكِّل تحدِّيات تواجه معظم المجتمعات. واستجابة لطلبات الحصول على الدعم والإرشادات، استهلَّ المعهد المشروع المعنون "الشبكة المعنية بالمخدِّرات والكحول والمرأة" (Drugs, Alcohol and Women Network)، الذي أُنشئت من خلاله شبكة من الاختصاصيين الفنيين من أجل الترويج النشيط لتدخُّلات مصمَّمة خصيصاً للنساء بهدف التصدِّي للمخاطر المتصلة بتعاطي الكحول والمخدِّرات. ويعمل المشروع على استحداث نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية وعلى ترويجه لدى الممارسين الاجتماعيين والصحيين العاملين في مجالات الوقاية والعلاج والإنعاش فيما يخص تعاطي مواد الإدمان، من أجل تحسين تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء المعرَّضات لمخاطر تعاطي مواد الإدمان وعواقبه أو اللواتي هنَّ من ضحاياه.

١٩- ووفقاً لقرار لجنة المخدِّرات المعنون "تعزيز الاستراتيجيات والتدابير التي تلبّي الاحتياجات الخاصة للنساء في سياق البرامج والاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة لخفض

الطلب على المخدِّرات"، عقد المعهد المؤتمر العام الثاني للشبكة المعنية بالمخدِّرات والكحول والمرأة في روما في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لكي يتقاسم مع جميع الشركاء في الشبكة نتائج العمل المُنجَز خلال العامين الأوَّلين ولرسم خارطة تبيِّن سبيل السير قُدُماً. وكان للدعم المقدَّم من الإدارة المعنية بسياسات مكافحة المخدِّرات التابعة للحكومة الإيطالية أثر حاسم بالنسبة لنجاح واستمرار هذا المشروع المبتكر الذي سيستحدث، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، برنامجاً أوسع نطاقاً لتعزيز المساواة بين الجنسين ومعالجة أوجه الضعف الجنسانية، مع التركيز بوجه خاص على تعاطي مواد الإدمان والظواهر المتصلة به.

دال- توفير الحماية لفئات سكانية مُستضعفة - حالة المصابين بالمَهَق

٢٠- يستهلُّ المعهد حاليا دراسة بحثية لمعالجة مسألة حماية حقوق الإنسان في النزاعات الثقافية، ولا سيما منع التمييز ضدَّ المصابين بالمَهَق وحمايتهم من القتل. وبالتعاون مع رابطة المصابين بالمَهَق في زمبابوي ومؤسسة مشاريع الصحة العامة في أفريقيا، أقِيمَ مشروع صغير لمعالجة هذه المشاكل من خلال اتّباع نهج تشاركي مجتمعي. ويمكن تكرار تطبيق هذا المشروع التجريبي في بلدان أفريقية أخرى.

هاء- باعة الزهور "الخفيِّين": باعة الزهور المهاجرين الجائلين في شوارع تورينو

٢١- يجري وضع الصيغة النهائية للمشروع البحثي المتعلق بباعة الزهور المهاجرين الجائلين في شوارع تورينو. وسيتناول المشروع بالدراسة تجارب الباعة المهاجرين الجائلين الذين يبيعون الزهور في شوارع المدينة، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تعرُّضهم للعنف والاستغلال والإيذاء. وستُسلِّط الدراسة أيضاً الضوء على تدفُّقات الهجرة وتساهم في إجراء أبحاث أوسع نطاقاً حول المهاجرين الذي يعملون لحسابهم الخاص وإمكانية تعرُّضهم للعنف، وذلك في سياق برنامج المعهد بشأن منع الجريمة والحفاظ على الأمن في البيئات الحضرية. وستُنشر نتائج الدراسة وتُعمَّم على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي.

واو- تقييم المخاطر وتدابير التصدِّي فيما يتعلق بأوجه التقدُّم في مجال التكنولوجيا الحيوية

٢٢- بدعم من المفوضية الأوروبية وخبراء دوليين في مجالات البيولوجيا والتكنولوجيا النانوية والأمن، أتمَّ المعهد تقييماً للمخاطر وتدابير التصدِّي فيما يتعلق بأوجه التقدُّم في مجال التكنولوجيا الحيوية. ويسلِّط التقرير الصادر عن هذه الدراسة، المعنون الآثار الأمنية المترتِّبة

على البيولوجيا الاصطناعية والتكنولوجيا الحيوية النانوية: تقييم المخاطر وتدابير التصدّي فيما يتعلق بأوجه التقدُّم في مجال التكنولوجيا الحيوية، الضوء على مجموعة من المخاطر الأمنية التي يُمكن أن تنشأ عن التقدُّم المحرز في ميادين التكنولوجيا هذه، ويحدِّد المجالات التي تتطلَّب مزيداً من الاهتمام مستقبلاً. ومن أجل إعداد التقرير، استخدم المعهد نهجاً قائماً على السيناريوهات، فوضع سيناريوهات ممكنة وقام بتقييم جدواها من خلال مناقشات أجراها مع خبراء دوليين. ويدرس التقرير أيضاً مختلف الخيارات السياساتية التي يمكن أن تُؤخَذ في الاعتبار في الجهود الجارية لتعظيم المنافع التي توفِّرها التكنولوجيا الحيوية للمجتمع، مع التقليل إلى أدنى حدٍّ مما يمكن أن تُحدثه من أضرار. ويشارك المعهد أيضاً في مشروع مع شركاء آخرين يهدف إلى استحداث شبكة بحوث افتراضية من أجل تحسين نوعية وأثر التدريب والبحوث فيما يتعلق بالأمن البيولوجي للنباتات والأغذية. وسيدرس المعهد الآثار المترتبة على تأثير الجوانب البيئية والبيولوجية والاجتماعية للإرهاب الزراعي والكيفية التي يمكن بها تمثيل تلك الآثار البيئية والبيولوجية والاجتماعية من خلال نموذج لتقييم المخاطر.

رابعاً- ترويج القانون الجنائي الدولي والممارسات الخاصة به: مشروع العدالة المختصة بجرائم الحرب

٢٣- استهل المعهد أنشطة متعدِّدة تهدف إلى جمع المعارف التي اكتسبتها المحاكم الجنائية الدولية ونقلها إلى الأجهزة القضائية الوطنية، من أجل تيسير الملاحقة القضائية لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. ويُمثِّل تيسير هذا النقل للمعارف والخبرات الفنية إلى الأجهزة القضائية الوطنية وبناء القدرات الوطنية أحد مجالات عمل المعهد المهمَّة. وبالتعاون مع المحكمة الدولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكِبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نفَّذ المعهد مشروعاً مشتركاً عنوانه "مشروع العدالة الخاصة بجرائم الحرب" نجح في نقل المعارف المتعلقة بقضايا جرائم الحرب من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة. وفي إطار هذا المشروع وبالتعاون مع رابطة محامي الدفاع الممارسين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أعدَّ المعهد دليل الممارسات المُطوَّرة لرابطة محامي الدفاع الممارسين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مجال الدفاع الجنائي الدولي. وتحتوي بوّابة للتدريب والتعلُّم الإلكتروني، أُعدَّت بالتشارك مع مؤسسات وطنية، على نصوص ما

يزيد على ٧٠٠ أداة تشريعية ذات صلة في مجالات الملاحقة القضائية لجرائم الحرب وعلى اتفاقيات ومعاهدات دولية وتشريعات وطنية ذات صلة واتفاقات ثنائية بشأن مسائل جنائية.

٢٤- ويعمل المعهد حالياً، بالتعاون مع الشركاء في المشروع، على إقامة شبكة لمؤسسات التدريب القضائي في منطقة يوغوسلافيا السابقة من أجل إعداد منهاج تدريبي وتنظيم برامج لتدريب محامي الدفاع باستخدام دليل الممارسات المطوَّرة المذكور آنفاً. وتقوم أكاديميات التدريب القضائي الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة باستخدام بوَّابة التعلُّم الإلكتروني لتثقيف القضاة وأعضاء النيابة العامة والطلاب في ميدان القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٢٥- ويعتزم المعهد والمحكمة الخاصة بلبنان إعداد دليل عن الممارسات المُطوَّرة التي تتَّبعها هذه المحكمة من المقرَّر إصداره كمنشور مشترك صادر عن المعهد والمحكمة الخاصة بلبنان. وسيركِّز الدليل على تطوير ممارسات تكفل إجراء محاكمات عادلة لقضايا الإرهاب في الولايات القضائية المحلية. وستشمل بعض المواضيع التي سيتناولها الدليل التحقيقات وحماية الضحايا والشهود وإجراءات المحاكمات الغيابية وإصدار الأحكام والتعويضات وإنفاذ الأحكام.

خامساً- تقاسم أفضل الممارسات وبناء القدرة على تعزيز حقوق الإنسان وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات

٢٦- استحدث المعهد على مَرّ السنين عدداً من المبادرات لبناء القدرات من خلال تعزيز الخبرات الفنية عبر تقاسم أفضل الممارسات فيما بين الاختصاصيين الفنيين ومقرِّري السياسات. والهدف من ذلك هو تعزيز الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني من خلال تطوير القدرات المؤسسية وصوغ وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تدَخُّل سليمة في هذا الصدد.

ألف- بناء القدرات وتعميم أفضل الممارسات والسياسات

٢٧- في إيطاليا، واصل المعهد، بالتشارك مع سلطات إقليم كالابريا، تنفيذ خطة إقليمية لمنع تعاطي مواد الإدمان وعلاج متعاطي مواد الإدمان وإعادة تأهيلهم. ويؤدي هذا المشروع الريادي إلى تيسير تكامل الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى استبانة الممارسات الجيدة ومواءمتها على نحو يتَّفق مع مختلف السياقات الوطنية. وبناء على طلب السلطات الإقليمية، يعكف المعهد، بالتشارك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، على تنظيم مؤتمر دولي، في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٣، كملتقى للحوار بهدف تبادل أفضل الممارسات والسياسات فيما بين الاختصاصيين الممارسين في مجالات الوقاية من تعاطي المخدِّرات والعدالة الجنائية والصحة. وسيتناول المؤتمر أيضا التحدِّيات التي تواجه بلدان منطقتيْ البحر المتوسط والشرق الأوسط.

باء- إنشاء منصَّة لإتاحة الوصول إلى البحوث المستندة إلى الأدلة

٢٨- أنشأ المعهد، من خلال مشروعه المعنون "المجتمع العلمي المعني بالإدمان" منصَّة لتيسير استبانة ونشر أفضل الممارسات الدولية المتصلة بالوقاية من تعاطي مواد الإدمان وعلاج متعاطي المخدِّرات وإعادة تأهيلهم، كما أقام برامج وطنية لتدريب الاختصاصيين الفنيين في بلدان منطقة البحر المتوسط. ويوفِّر المشروع، الذي يستخدم منصَّة إلكترونية مخصَّصة لهذا الغرض، إمكانية الوصول إلى أحدث البحوث المستندة إلى الأدلَّة والتي جرى تعميمها من خلال نشرات دورية ورسائل إخبارية خاصة، كما يوفِّر للاختصاصيين الممارسين ومقرِّري السياسات والعاملين في الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون أداة محدَّثة لتحسين فهمهم للاتجاهات الحديثة في مجال المخدِّرات وما يتصل بذلك من مسائل.

جيم- البحوث ونشر أفضل الممارسات من أجل ترويج أساليب الحياة الصحية ومكافحة الإدمان

٢٩- اختِير المعهد كشريك مساهم في المشروع المعنون "الإدمان وأساليب الحياة في أوروبا المعاصرة: مشروع إعادة تأطير أشكال الإدمان" (Addiction and Lifestyles in Contemporary Europe: Reframing Addictions Project (ALICE RAP)) المضطلع به على نطاق أوروبا، والذي يضم مشاركين من ٤٣ مؤسسة بحثية في ٢٥ بلداً أوروبياً. ويوفِّر هذا المشروع البحثي إطاراً لتحليل ما يطرحه الإدمان من تحدِّيات تعترض تماسك المجتمع الأوروبي المعاصر وتنظيمه وأدائه لوظائفه. وفي سياق هذا المشروع، يقوم المعهد بدراسة تكلفة الإدمان على نظم العدالة الجنائية والخيارات البديلة لسَجْن متعاطي المخدِّرات. وقد أكمل المعهد مؤخراً عدداً من المقابلات التي أجراها في خمسة سجون إيطالية مع سجناء محكوم عليهم في جرائم متصلة بالمخدِّرات، بما في ذلك سجناء خاضعين لإجراءات مراقبة أمنية مشدَّدة. وستُشكِّل المقابلات جزءاً من دراسة بحثية سيجري فيها أيضاً تحليل مقابلات جرت في ألمانيا وسلوفينيا والمملكة المتحدة، بهدف اكتساب فهم أفضل لأداء أسواق المخدِّرات في أوروبا ودراستها عن كثب.

دال- حماية حقوق الإنسان في التجارب الإكلينيكية للعقاقير

٣٠- اتَّخذ المعهد، بناء على طلب أطراف مختلفة صاحبة مصلحة، مبادرات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان سلامة المشاركين في التجارب والبحوث الإكلينيكية الخاصة بالعقاقير. وتُولي هذه المبادرات اهتماماً خاصاً بما لتلك التجارب من جوانب قانونية وجوانب متصلة بالعدالة الجنائية، بما في ذلك الاحتيال ومراعاة المعايير الأخلاقية الدولية ومراقبة نوعية العقاقير وفعالية الأطر التشريعية. وبالتعاون مع المعهد الوطني التنزاني للبحوث الطبية، ووكالة الأدوية الإيطالية (آيفا) ومستشفى يسوع للأطفال في روما، نظَّم المعهد دورة تدريبية تجريبية إقليمية حول "الممارسات الإكلينيكية الجيدة: نحو إنشاء شبكة أفريقية-أوروبية"، عُقدت في موانزا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، لتعزيز المبادئ الأخلاقية والعدالة في إجراء التجارب الإكلينيكية في البلدان النامية. وأرست الدورة العمل الأساسي لإنشاء شبكة إفريقية-أوروبية من الاختصاصيين الفنيين المدرَّبين في مجال المعايير الدولية للتجارب الإكلينيكية. وقد أُثنِيَ على المعهد من حيث تنظيم الدورة ومحتواها، والتي حضرها خبراء من أفريقيا ومناطق أخرى. ونظَّم المعهد دورة تدريبية أساسية ثانية في هراري، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويُعتزم عقد دورة تدريبية متقدِّمة في عام ٢٠١٣.

سادساً- الحوكمة الأمنية والتصدي لجاذبية الإرهاب

٣١- استهل المعهد، في إطار نهجه القائم على الحوكمة الأمنية في مواجهة الإرهاب والأخطار الأمنية المستجدَّة على السواء، مبادرات لإشراك الأجهزة الأمنية وأجهزة إنفاذ القانون، وكذلك شريحة عريضة من المجتمع المدني والحكومات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص وسائر الهيئات العاملة على النهوض بالتنمية الاقتصادية والارتقاء بحقوق الإنسان، إشراكاً مباشراً. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واصل المعهد التركيز على المجالات المتخصِّصة التي أثبت فيها وجوده كمركز للخبرة الفنية وكشريك ذي مصداقية، على سبيل المثال، في مجالات الأمن أثناء الأحداث الكبرى وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل حماية الأهداف المعرَّضة للخطر وتخفيف المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتصدي لجاذبية الإرهاب.

ألف- تعزيز الأمن أثناء الأحداث الكبرى

٣٢- دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٨/٢٠٠٦، المعهد إلى مواصلة أعماله وتوسيعها عقب استهلال المرصد الدولي الدائم للتدابير الأمنية أثناء الأحداث الكبرى،

بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية بشأن الأمن أثناء الأحداث الكبرى. ويهدف برنامج المعهد المتعلق بالأمن في الأحداث الكبرى إلى تقديم المساعدة إلى مقرِّري السياسات والاختصاصيين الممارسين في مجال تخطيط التدابير الأمنية أثناء الأحداث الكبرى. وتشكِّل الأحداث الكبرى (التي تُعرَّف بأنها أيُّ أحداث تتطلب تعاوناً دولياً فيما يتعلق بالتخطيط الأمني، مثل الأحداث الرياضية الضخمة، بما فيها الألعاب الأولمبية، ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى وغيرها من الأحداث الجماهيرية، مثل المهرجانات الوطنية والدينية)، بحكم ضخامة حجمها و/أو شدّة ظهورها للعيان، أهدافاً معرَّضة لخطر الأنشطة غير المشروعة، بما فيها الإرهاب، ويمكن أن تستغلَّها الجماعات الإجرامية المنظمة في تعزيز أنشطتها غير المشروعة.

٣٣- وقام المعهد بصوغ وتنفيذ مبادرتين إقليميتين في هذا المجال. فبالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، استهل المعهد المشروع المعنون "حماية الأحداث الكبرى تعزيزاً لاستراتيجيات منع الجريمة" (Protecting major events to foster crime prevention strategies)، الذي يجري تنفيذه في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤. وتوفِّر هذه المبادرة، التي تضم معظم الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، خدمات تدريبية واستشارية لمخطِّطي التدابير الأمنية تحضيراً للأحداث الكبرى المُزمع استضافتها في القارة الأمريكية. وثمة مبادرة إقليمية ثانية، عنوانها "تعزيز التنسيق الأوروبي لبرامج البحوث الوطنية في مجال الأمن أثناء الأحداث الكبرى: البيت" (Enhancing European coordination of national research programmes in the area of security at major events: The House)، يجري تنفيذها في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤. وهي تشمل ٢٤ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، وعُهد إلى المعهد بمسؤولية تنسيقها وتنفيذها، اعتماداً على الإنجازات التي حقَّقها في أنشطته على مدى سبع سنوات وإلى مشاريعه السابقة.

٣٤- ويساعد المعهد الدول الأعضاء، في إطار تلك المبادرات الإقليمية، على تنظيم الأحداث الكبرى. وقد شملت هذه الأحداث بلغاريا فيما يتعلق بمباريات التأهُّل لكأس العالم التي أقامها الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)؛ وكوستاريكا فيما يتعلق بألعاب أمريكا الوسطى؛ وقبرص وإيرلندا فيما يتعلق برئاسة الاتحاد الأوروبي؛ وفنلندا فيما يتعلق بدورة البطولات الرياضية الأوروبية؛ والمكسيك فيما يتعلق بدورة ألعاب البلدان الأمريكية وقمة مجموعة العشرين في ٢٠١٢؛ وبولندا فيما يتعلق باتحاد الجمعيات الأوروبية لكرة القدم؛ وترينيداد وتوباغو فيما يتعلق بالكرنفال. وبناء على نجاح هذا النهج الإقليمي، يقيم المعهد حالياً شراكات مع سائر المنظمات الإقليمية لصوغ مبادرات مماثلة، بما في ذلك أفريقيا

ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط. ويعتزم المعهد، على سبيل المثال، إنشاء منصَّة وآلية على الصعيد الإقليمي لضمان الأمن والأمان الرياضيين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقوم بتعزيز قدراته الاستشارية والتدريبية لتحسين قدرته على دعم الحكومات، بناء على طلبها، في مجال تقديم الخدمات بشأن تنظيم الأحداث الكبرى. ويعمل المعهد في الوقت الراهن مع حكومة البرازيل لوضع اقتراحات مشاريع محدَّدة لتعزيز قدرتها على ضمان الأمن لمباريات "فيفا" لكأس العالم ودورة الألعاب الأولمبية المقبلتين.

باء- التصدي لجاذبية الإرهاب

٣٥- تُسنَد إلى المعهد، بصفته جزءاً من فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، مهمَّة دعم الدول الأعضاء في منع الانجذاب للإرهاب وتجنيد الإرهابيين والتصدِّي لهما، وذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية. وبناءً على العمل الأولي الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بمواجهة الراديكالية والتطرُّف اللذين يؤدِّيان إلى الإرهاب، التابع لفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، يسعى المعهد إلى تيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الحكومات عن المشاريع والبرامج الخاصة بكل منها والرامية إلى التصدِّي لجاذبية الإرهاب والتطرُّف المتَّسم بالعنف.

٣٦- ونظَّم المعهد مشاورات دولية في لوتشا، إيطاليا، في أيار/مايو ٢٠١١، حول فصل الإرهابيين والمتطرِّفين المتَّسمين بالعنف عند المنبع والمصب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وأعقب تلك المشاورات اجتماع دولي تشارك في تنظيمه مع المعهد، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، في لاهاي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبدأ هذان الاجتماعان حواراً وتبادلاً للخبرات بين الحكومات التي نفَّذت برامج لإعادة التأهيل أو التي كانت بصدد القيام بذلك وبين الاختصاصيين الممارسين، فتقاسموا تجاربهم ورؤاهم بشأن صوغ برامج من هذا القبيل وتنفيذها. وفي أعقاب الاجتماعين التشاوريين، أعدَّ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، في اجتماعه الذي عُقد في روما، دليلاً يتضمَّن ممارسات جيدة ومبادئ توجيهية بشأن تخليص الإرهابيين في بيئات السجون من النزعة الراديكالية وإعادة تأهيلهم، وقد اعتمده بعد ذلك الاجتماع الوزاري للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتُمثِّل تلك الوثيقة، التي تُعرف بمذكَّرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل المجرمين المتطرِّفين المتَّسمين بالعنف وإعادة إدماجهم ("مبادئ روما")، أداة رئيسية لتحديد شكل المساعدة التي يقدِّمها المعهد إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات عند طلبها. ومن أجل تعزيز الوعي بالممارسات الجيدة والمبادئ

التوجيهية الواردة في مبادئ روما، نظَّم المعهد، بالتشارك مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي، حلقة عمل في أبو ظبي حول "المتطرِّفين المتَّسمين بالعنف في السجون: التحدِّيات والفرص في مجال مكافحة الإرهاب"، وذلك قبيل الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي عُقد أيضاً في أبو ظبي، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

جيم- الحلقة الدراسية عن الحوار والتفاهم والتصدِّي لجاذبية الإرهاب، المعقودة في نيويورك في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣٧- اشترك رئيس الجمعية العامة والمعهد وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب في تنظيم الحلقة الدراسية عن الحوار والتفاهم والتصدِّي لجاذبية الإرهاب، التي عُقدت في نيويورك، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وافتتح الأمين العام الحلقة الدراسية وألقى كلمة رئيسية، كما ألقى كلمات مسؤولون رفيعو المستوى من عدّة بلدان (مثل وزير خارجية كندا) ومن منظمات دولية (مثل الاتحاد الأوروبي). واغتنمت الحلقة الدراسية هذه الفرصة لاسترعاء الاهتمام والدعم السياسيين الرفيعي المستوى للمجالات المعقَّدة المتمثِّلة في الحوار والتفاهم والتصدي لجاذبية الإرهاب، فألقت الضوء على بعض الممارسات الجيدة القائمة الجاري تطويرها وتطبيقها في مختلف البرامج الإقليمية والوطنية من أجل التصدِّي لجاذبية الإرهاب.

٣٨- وثمة مبادرة أخرى، عنوانها "فكّ ارتباط المتطرِّفين المتَّسمين بالعنف والإرهابيين وإعادة تأهيلهم"، بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٢، ستدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى صوغ برامج فعَّالة لإعادة تأهيل المتطرِّفين المتَّسمين بالعنف وفكّ ارتباطهم، ولا سيما إعادة تأهيل الإرهابيين في بيئات السجون، على نحو ما هو مبيَّن في مبادئ روما (انظر الفقرة ٣٦ أعلاه). والمعهد في وضع يمكِّنه من مساعدة الحكومات على استهلال برامج جديدة لإعادة التأهيل أو تعزيز ما هو قائم من هذه البرامج والمساهمة في جهود إصلاح السجون التي تهدف إلى الحدّ من انتشار النزعات الراديكالية وتعزيز إعادة تأهيل الإرهابيين في بيئات السجون. وقد وردت طلبات غير رسمية في هذا الصدد من عدّة بلدان، وبخاصة من بلدان في أفريقيا، حيث يعمل المعهد بالتشارك مع المركز الأفريقي لدراسات وبحوث مكافحة الإرهاب، التابع للاتحاد الأوروبي. وستُجرى مشاورات مع بلدان من منطقة الساحل في الجزائر في شباط/فبراير ٢٠١٣.

دال- قيادة مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص

٣٩- يعكف المعهد، منذ عام ٢٠٠٧، على الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالسياسات الأمنية المشتركة بين القطاعين العام والخاص في إطار الفريق العامل المعني بتعزيز حماية الأهداف

المعرَّضة للخطر التابع لفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. وتستند أنشطة المعهد في هذا الميدان إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تُسلِّم صراحةً بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أنشطة مكافحة الإرهاب.

٤٠- ويهدف برنامج المعهد المتعلق بالسياسات الأمنية المشتركة بين القطاعين العام والخاص إلى تعزيز حماية الأهداف المعرَّضة للخطر على الصعيد العالمي، من خلال استحداث مبادرات أمنية مشتركة بين هذين القطاعين واستبانة نماذج مبتكرة للتعاون الأمني وصوغها واختبارها. ويتمثل الهدف من ذلك في مساعدة الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة في القطاع الخاص على أن تصبح مكتفية ذاتياً في جهودها الرامية إلى صوغ شراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك إلى حشد القطاع الخاص من أجل الاستثمار في تدابير منع الهجمات الإرهابية والتعاون مع السلطات الحكومية.

هاء- الحلقة الدراسية الدولية بشأن أمن السياحة: خارطة طريق للتعاون، المعقودة في لشبونة، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٤١- بالتعاون مع المعهد العالي لعلوم الشرطة والأمن الداخلي في البرتغال ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة العالمية للسياحة، قام المعهد، كجزء من برنامجه بشأن صوغ شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تناول السياسات الأمنية، بتنظيم حلقة دراسية في لشبونة، في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حول أمن السياحة من منظور شراكة متعدِّدة القطاعات. وقد ظهرت الحلقة الدراسية على خارطة طريق للشراكات بين أصحاب المصلحة المعنيين الرئيسيين، وكان من بين المشاركين فيها ممثِّلون رفيعو المستوى من مؤسسات وطنية ومحلِّية وخبراء دوليون معنيون بمكافحة الإرهاب وحماية الأهداف المعرَّضة للخطر وممثِّلون عن القطاعين العام والخاص، ولا سيما من مكاتب الأمن العام المسؤولة عن حماية الأهداف المعرَّضة للخطر.

واو- التخفيف من المخاطر التي يثيرها الاتجار بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية واستخدامها لأغراض إجرامية

٤٢- يمثِّل الاتجار بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية واستخدامها لأغراض إجرامية تهديداً خطيراً لسلم المواطنين وأمنهم وصحتهم، حسبما يرد في عدد من الصكوك والقرارات، مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد قام المعهد، ابتداءً من عام ٢٠٠٤، بصوغ برنامج دولي لمكافحة الاتجار بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية

والنووية واستخدامها لأغراض إجرامية، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بالأمانة العامة ووحدة دعم التنفيذ التابعة له المعنية باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، والمنظمة العالمية للجمارك. وكان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو مساعدة الدول الأعضاء على اتباع نهج شامل إزاء هذه المشكلة، وإنشاء قنوات اتصال واضحة، وتحسين تبادل المعلومات، ونقل أفضل الممارسات الدولية.

٤٣- ويعمل المعهد في الوقت الراهن مع المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي الأوروبية على تنفيذ المبادرة الخاصة بمراكز التميُّز المعنية بالشؤون الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي أُطلقت في عام ٢٠١٠. وتشمل هذه المبادرة حالياً ثماني مناطق دون إقليمية، من بينها الواجهة الأطلسية لأفريقيا؛ وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط؛ وبلدان منطقة الخليج؛ وشمال أفريقيا؛ وجنوب شرق آسيا؛ وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا؛ وشرق أفريقيا ووسطها. وأنشأ المعهد أمانات لمراكز التميُّز في كلٍّ من تلك المناطق دون الإقليمية لمساعدة البلدان الشريكة على تقييم الاحتياجات الوطنية، ولتيسير تنفيذ المشاريع، ولتقديم الدعم التقني للأفرقة الوطنية المعنية بالشؤون الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ولا سيما بشأن إعداد أو تعزيز خطط العمل الوطنية ذات الصلة وصوغ سياسة متكاملة في هذا المجال.

زاي- المؤتمر المعني بتخفيف مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، المعقود في نيويورك، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٤٤- نظَّم المعهد في نيويورك، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بالتشارك مع الاتحاد الأوروبي، مؤتمراً بشأن تخفيف مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ويجري تنفيذ هذه المبادرة بصورة مشتركة من جانب مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية والمعهد، تحت رعاية المديرية العامة للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية – مساعدة أوروبا، ودائرة العمل الخارجي الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي. وكان الهدف من المؤتمر هو إطلاع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك منظمات المجتمع المدني على الإنجازات التي حقَّقتها مبادرة مراكز التميُّز والتطوُّرات الحالية في هذه المبادرة، وتيسير تبادل المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. وكان ذلك هو

الموضوع المحوري للمؤتمر الذي ضمَّ أكثر من ٦٠ بلداً وطرفاً رئيسياً صاحب مصلحة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل تقاسم خبراتها بشأن المسائل المتصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

٤٥- وتمثَّلت نتيجة رئيسية أخرى للمبادرة في إنشاء شبكة داعمة دولية مؤلَّفة من خبراء مؤهلِّين تأهيلاً عالياً من المقرَّر إتاحتها، عند الطلب، لتقديم الدعم التقني بشأن تلبية الاحتياجات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن شأن التعاون بين السلطات الوطنية وعلى الصعيد الإقليمي أن يزيد من حجم المعارف وييسِّر نقل أفضل الممارسات ويتفادى ازدواجية الجهود ويساهم في تنفيذ سياسة وطنية سليمة بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ومن أجل زيادة الوعي بالمخاطر التي تثيرها المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وكذلك اقتراح خطوات للحدّ من هذه المخاطر، أعدَّ المعهد واجهة اتصال بيني للتعلم الإلكتروني.

٤٦- ووضع المعهد أيضاً مجموعة أدوات شاملة خاصة بتقييم الاحتياجات في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية جرى توزيعها على البلدان الشريكة. ونتيجة لتقييم أوَّلي للاحتياجات، وافقت المفوضية الأوروبية على تمويل ١٩ مجالاً من المجالات المواضيعية توطئة لتنفيذها، بما في ذلك توفير التدريب والمعدَّات وتطوير المعارف وتقديم دعم خاص وتقني ورفع مستوى الوعي. ويجري حالياً تنفيذ ذلك من خلال مخطَّط للمِنَح يتولَّى المعهد إدارته.

سابعاً- التدريب والتعليم المتقدِّم: بناء القدرات في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٧- يضطلع المعهد بأنشطة بحثية وتدريبية ذات توجُّه عملي تتصل ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كما يضطلع بأنشطة تدريبية بناءً على طلب البلدان المهتمَّة. وسعياً إلى تحقيق تلك الأهداف، ومن أجل تعزيز الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني وتنمية القدرات المؤسسية، يوفِّر المعهد مجموعة من صفوف الدراسات العليا والدورات القصيرة بشأن المواضيع المندرجة في نطاق ولايته.

٤٨- وفي عام ٢٠١٢، قدَّم المعهد برنامجه السنوي السادس لدرجة الماجستير في القانون في مجال الجريمة والعدالة على الصعيد الدولي الذي نُظِّم بالاشتراك مع جامعة تورينو وحضره ٤٢ طالبَ دراسات عليا من ٣٧ بلداً. وفي عام ٢٠١٣، سيركِّز البرنامج السنوي السابع

لدرجة الماجستير في القانون على القانون الجنائي الدولي والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية، وسيحضره ٤٢ طالبَ دراسات عليا من ٢٦ بلداً.

٤٩- ومن أجل بناء القدرات وتقاسم الخبرات الفنية، يقوم المعهد، بناءً على طلب الدول الأعضاء، بإعداد وتنفيذ مجموعة متنوِّعة من دورات التدريب المتخصِّصة لصالح العاملين في الأجهزة التنفيذية والقضائية وغيرهم من العاملين بهدف بناء قدراتهم وتعزيزها. ومن أمثلة ذلك الدورة المتخصِّصة بشأن حقوق الإنسان ونظم المؤسسات الإصلاحية التي عُقدت للعاملين في الأجهزة القضائية البرازيلية والتي نظَّمها المعهد للمرة الثالثة في عام ٢٠١٢. وثمة مثال آخر وهو المبادرة المشتركة بين المعهد والهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية المختصة بمراقبة المخدِّرات، وبخاصة من خلال التدريب. وسيؤدي المشروع المشترك إلى تعزيز السلطات الوطنية في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات والتزاماتها بالإبلاغ، بما في ذلك عن طريق تحسين قدرتها على تقييم مدى توافر المخدِّرات الخاضعة للمراقبة الدولية لأغراض تخفيف الآلام وعلاج الاضطرابات النفسية. وكانت هذه المبادرة المشتركة قد استُهلِّت في روما، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في المؤتمر الرفيع المستوى المعني باستراتيجية الوقاية ومقرِّري السياسات الذي حضره ممثِّلون رفيعو المستوى عن حكومة إيطاليا ورئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ومدير المعهد.

٥٠- ويعكف المعهد على الاضطلاع بمجموعة واسعة من أنشطة التدريب والتثقيف بالتشارك مع بلدان وجامعات ومعاهد تدريب مختلفة على الصعيد العالمي بهدف تعزيز الوعي القانوني والترويج لزيادة فهم الحقوق الأساسية ومنع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، سيجري التركيز بوجه خاص على التعليم والتدريب في البلدان النامية على مستويي التعليم الجامعي والدراسات العليا والمستوى المهني من أجل تعزيز القدرات القانونية وسيادة القانون.

ثامناً- التطلُّع إلى المستقبل: المبادرات والشراكات والمنتديات الجديدة لتحقيق التنمية

٥١- رحَّب مجلس أمناء المعهد، في اجتماعه الذي عُقد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بالشراكات الجديدة الجاري إقامتها مع أجهزة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي والمنظمات الدولية ومنظمات

المجتمع المدني، وكذلك بالتحسُّن الذي طرأ على إبراز المعهد للأنظار. ويتسم الشركاء الجُدد بأهمية بالغة بالنسبة لتطوُّر برنامج المعهد ونموِّه.

ألف- مكافحة الاتجار بالفلزَّات الثمينة والأحجار الكريمة

٥٢- قام المعهد، بالتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا، بصوغ مشروع لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالفلزَّات الثمينة، ولا سيما البلاتين، والتصدِّي لإمكانية استخدامه كمصدر لتمويل الجريمة المنظَّمة والإرهاب. وفي اجتماع مشترك عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بين ممثِّلي حكومة الاتحاد الروسي وحكومة جنوب أفريقيا والمعهد، تقرَّر أن تضع سلطات جنوب أفريقيا خارطة طريق لتنفيذ المشروع والشروع بعد ذلك في مرحلة التقييم. ويتمثل هدف حاسم الأهمية لهذا المشروع في زيادة وعي الجمهور بضلوع الجريمة المنظَّمة في استغلال الفلزَّات الثمينة والاتجار بها بصورة غير مشروعة واستحداث معايير ومؤشرات لتقييم مواطِن الضعف وأفضل الممارسات واستبانتها. ودُعِيَ المعهد أيضاً إلى العمل على وضع مشروع مماثل بشأن الأحجار الكريمة الملوَّنة، ولا سيما إنشاء آلية تمكِّن من اقتفاء أثرها والمصادقة على منشئها، وإلى تناول ضلوع الجريمة المنظَّمة في سلسلة التوريد. وسيضطلع المعهد، بالتشارك مع القطاع الخاص والحكومات، بدراسة تقييمية لصناعة الأحجار الكريمة، حيث سينظُر في دور الجريمة المنظَّمة في سلسلة التوريد وجدوى إنشاء آلية للمصادقة.

باء- معالجة مسائل الأمن ومنع الجريمة في البيئات الحضرية

٥٣- يعكف المعهد، بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبلدية تورينو ومؤسسات خاصة، على تنظيم منتدى دولي لرؤساء البلديات في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمعالجة مسائل الأمن ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في البيئات الحضرية. ومتى جرت الموافقة على خطة العمل التي يُعدِّها المعهد والبرنامج المذكور، فإنها ستُنشئ مجالات جديدة لعمل المعهد دعماً لجهود البلديات الرامية إلى معالجة مسائل الأمن ومنع الجريمة، بالتشارك مع المؤسسات الخاصة وغيرها من كيانات القطاع الخاص. وسيساهم المنتدى في إعداد مبادئ توجيهية وبرامج لدعم البلديات في تعزيز الأمن ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في البيئات الحضرية.

جيم- أولوية جديدة: مكافحة الجريمة البيئية

٥٤- نظَّم المعهد، بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة ووزارة العدل في إيطاليا، مؤتمراً حول الجريمة البيئية في روما يومي ٢٩ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

وأتاح هذا الحدث للمعهد فرصة الاضطلاع بدور قيادي، بالتنسيق مع بعض المؤسسات الكبرى والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني وأطراف أخرى صاحبة مصلحة، لدى دراسة مسألة الجريمة البيئية. وعزَّزت هذه المبادرة العمل الجاري الذي يقوم به المعهد بشأن الجريمة البيئية، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة الجريمة المنظَّمة في التخلُّص من النفايات السامة ورسم خرائط بشأن الجريمة المنظَّمة. وقام المعهد، في إطار التحضير للمؤتمر، بجمع وتحليل بيانات على نحو مُعمَّق بشأن حالات اتجار بالنفايات السامة والنفايات الإلكترونية وإلقائها، جرى بعد ذلك تجميعها في تقرير تضمَّن مجموعة من التوصيات لكي ينظر فيها المشاركون. وكان المؤتمر بمثابة منتدى للنظر في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، بمشاركة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة. وكما أوصى المؤتمر، يستهل المعهد حالياً دراسة مُعمَّقة للصكوك القانونية الدولية المتصلة بالجريمة البيئية من أجل التوصية بالتغييرات التي قد يتعيّن إجراؤها لضمان فعاليتها في التعامل مع الجريمة البيئية. وثمة مبادرة بحثية أخرى تهدف إلى دراسة الصلات بين الجريمة البيئية عبر الوطنية والفساد. وفي عام ٢٠١٣، بدأ المعهد والإنتربول وخمسة شركاء أوروبيون تنفيذ مشروع معنون "مكافحة التخلص من النفايات الكهربائية والإلكترونية بطريقة غير المشروعة" يموِّله الاتحاد الأوروبي ويركِّز على تحديد تدابير مكافحة التصدير غير المشروع للنفايات المحتوية على معادن.

دال- برنامج مكافحة القرصنة بالتشارك مع المنظمة البحرية الدولية

٥٥- أنشأ المعهد، بالتشارك مع المنظمة البحرية الدولية، قاعدة بيانات بشأن قرارات المحاكم المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ودعت أمانة المنظمة البحرية الدولية الحكومات إلى تقديم معلومات ذات صلة سواء إلى المعهد مباشرة أو من خلال المنظمة البحرية الدولية. وأشارت دول أعضاء في المنظمة البحرية الدولية أيضا إلى أن قاعدة بيانات المنظمة هذه ينبغي ألاّ تشمل الأحكام المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال فحسب، وإنما أيضاً الأحكام المتصلة بهجمات القرصنة التي تحدث في سائر المناطق. وبالمثل، ينبغي ألاّ تشمل قاعدة البيانات الأحكام المتصلة بالقرصنة فحسب، وإنما ينبغي أيضاً توسيع نطاقها لتشمل الأحكام المتعلقة بسائر الجرائم المتصلة بالقرصنة ومعلومات عن عمليات النقل اللاحقة للمحاكمات. وتقاسم المعهد دراسته وتقييمه الأوَّلين لمختلف جوانب القرصنة، التي استقاها من قضايا أُحيلت إلى المحاكم، مع إدارة الشؤون السياسية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة والمنظمة البحرية الدولية.

٥٦- وتلقَّى المعهد أيضا دعماً مالياً لمشروع متعلق باستخدام متعهدي الأمن الخصوصيين على متن السفن التجارية، وذلك بهدف إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية والمعايير المُتَّفق عليها. ويتزايد قبول الممارسة المتمثلة في استخدام متعهدي الأمن الخصوصيين على متن السفن التجارية باعتبارها الخيار المفضل للشركات الخاصة من أجل حماية سفنها وبضائعها وأطقم ملاَّحيها من هجمات القراصنة. وسيقترح المشروع أيضا مدونة سلوك خاصة بالمتعهدين الخصوصيين. وسيشارك في الفريق العامل ذي الصلة ممثِّلون للمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية وشركات القطاع الخاص والحكومات المهتمَّة.

هاء- البرنامج المواضيعي بشأن إنفاذ القانون والصحة العامة

٥٧- يقوم المعهد حالياً، في إطار مبادرة بشأن إنفاذ القانون والصحة العامة، باستقصاء سبل تمكِّن الشرطة ونظام العدالة الجنائية بصفة عامة من العمل على نحو أفضل جنباً إلى جنب مع السلطات والبرامج الصحية من أجل توفير نُهُج فعَّالة للتصدي لمشاكل تعاطي المخدِّرات والارتهان بها. فوجهات نظر نظام العدالة الجنائية والسلطات الصحية تكون في الغالب متعارضة، حسبما يتَّضح من الصعوبات المواجَهة في حشد دعم الشرطة لاستراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في أنحاء كثيرة من العالم. وسوف يساهم المشروع في صوغ نهج تعاوني بين السلطات الصحية ونظم العدالة الجنائية في التصدِّي لمشاكل من قبيل التعاطي غير المشروع للمخدِّرات كما سيحاول التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة في الوقت الراهن. وقد لقِيَت هذه المبادرة تأييداً من المؤتمر المعني باستراتيجية الوقاية ومقرِّري السياسات الذي عُقد في روما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وحضره ممثِّلون عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات ومنظمات دولية ومنظمات من المجتمع المدني.

تاسعاً- العمل على اتِّباع نهج استراتيجي بشأن برنامج المعهد وإدارة المعهد

ألف- العمل على اتِّباع نهج استراتيجي بشأن برنامج المعهد

٥٨- يتحوَّل المعهد حالياً نحو اتباع نهج استراتيجي تُشكِّل فيه دورات التخطيط والبرمجة والميزنة والتقييم جزءاً لا يتجزأ من عملية تقرير السياسات والإدارة في المنظمة. وفي هذا الصدد، وتماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج

لإجراء المزيد من التغييرات" ومع الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، يبذل المعهد جهوداً خاصة لوضع إطار استراتيجي يكوِّن صورة صادقة لهيكله البرنامجي والتنظيمي. وسيشكِّل هذا الإطار خط الأساس في صوغ الميزنة القائمة على النتائج لفترة السنتين المقبلة وصوغ نهج استراتيجي لتخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وسوف يَستند الإطار الاستراتيجي إلى دعامتيْن، وهما: تنمية القدرات والبرمجة القائمة على النتائج، على النحو التالي:

(أ) تنمية القدرات. كانت المساعدة التقنية النهج الأكثر شيوعا في سبيل التعاون الإنمائي في العقود الماضية. بيد أنه لم يَعدْ يُنظر إلى الدعم الخارجي باعتباره الوسيلة الوحيد لتنمية القدرات. وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى تنمية القدرات باعتبارها مجهوداً طويل الأجل يتعيَّن تضمينه في عمليات تغيير داخلية أوسع نطاقاً يتبنَّاها المعنيون بها وتُحدِّدها السياقات. وسيُبنى الإطار الاستراتيجي لأنشطة المعهد، باعتباره جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وتماشياً مع النهج الذي تتَّبعه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حيال تنمية القدرات، على الخطوات الرئيسية التالية:

'١' إشراك أصحاب المصلحة؛

'٢' تقييم الموجودات والاحتياجات المتصلة بالقدرات؛

'٣' صوغ تدابير استجابة استراتيجية؛

'٤' التنفيذ والرصد القائمان على النتائج؛

'٥' التقييم؛

(ب) البرمجة القائمة على النتائج. يتزايد الانشغال بشأن كيفية قياس فعالية أنشطة الأمم المتحدة. وقد أدَّى ذلك إلى زيادة التركيز على ما تُنجزه البرامج بدلاً من التركيز على ما تفعله وعلى مساءلة المنظمات عن إنجازاتها وعلى إخضاع البرامج للاستعراض استناداً إلى التغييرات التي يُتوقَّع منها أن تحقِّقها بدلاً من التركيز على المنتجات التي تقدِّمها.

٥٩- وثمة مجموعة من الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الإطار الاستراتيجي للمعهد، وهي:

(أ) إن البرامج تُستهلَّ استجابة لحاجة ما؛ وهي تسعى إلى تحقيق نتائج محددة؛ وتستفيد من إمكانات المنظمة على أفضل نحو ممكن؛

(ب) إن لكل برنامج مستفيدين – فئات مستهدفة أو مؤسسات مستهدفة – لديهم حاجة صريحة أو يبحثون عن حلٍّ لمشكلة محدَّدة؛

(ج) يحتاج الأمر إلى التواصل والاتفاق مع المستفيدين المستهدفين في كل مرحلة من مراحل تخطيط البرنامج لضمان إجراء تقييم وافٍ للاحتياجات، وفي المقابل، يُقدِّم المستفيدون تعقيبات إلى المنظمة بشأن احتياجاتهم وتوقعاتهم؛

(د) يتطلَّب اتباع نهج تشاركي من هذا القبيل عادةً استثماراً كبيراً من حيث الوقت والموارد لتخطيط البرامج والمشاريع. ويمكن أن يفضي ذلك إلى فوائد كبيرة ومستدامة على السواء أثناء التنفيذ وفي الأجل البعيد.

٦٠- وسوف يُحسِّن الإطار الاستراتيجي وضوح واتساق تصاميم البرامج والمشاريع. وسوف ييسِّر أيضاً فهماً مشتركاً وتحسين الاتصالات بين مجلس الأمناء والجهات المانحة ومديري البرامج والموظفين من حيث النتائج المنشودة والنتائج المتوقَّعة. وسيمثِّل الإطار وسيلة لتحسين الفعالية والمساءلة من خلال إشراك جميع الأطراف الرئيسية في تحديد نتائج متوقَّعة متَّسمة بالواقعية.

باء- إدارة المعهد

٦١- وافق مجلس أمناء المعهد على ميزانية متوازنة لعام ٢٠١٣ دون السحب من الاحتياطيات، بناء على ارتفاع تكاليف دعم المشاريع المتوقَّع تحصيلها في عام ٢٠١٣ والتعديلات الاستراتيجية والرصد الصارم للتكاليف التشغيلية. واستناداً إلى نفقات المشاريع لعام ٢٠١٢ وتقديرات الميزانية لعام ٢٠١٣، تبلغ ميزانية المعهد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ نحو ٤٥ مليون دولار، مقارنةً بمبلغ ١٦,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقام بتنفيذ برنامج عمل المعهد ٢١ موظفاً ذوي مناصب معتمَدة مُوِّلت من أموال عامة الغرض وأموال مخصَّصة الغرض، وزملاء صغار وكبار، فضلاً عن فرادى المقاولين والاستشاريين المُستخدَمين لأداء مهام معيَّنة تتعلق بتنفيذ أنشطة برنامجية، وذلك بالامتثال الكامل لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها.

٦٢- ورحَّب المجلس بالميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ التي قُدِّمت في شكل ميزانية قائمة على النتائج. وطلب المجلس أن تُعَدّ ميزانية ثنائية السنوات قائمة على النتائج لكامل فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مع أخذ تدفُّق الإيرادات المتوقَّعة في الاعتبار، بحيث تشير بوضوح إلى المتطلّبات الأساسية المموَّلة من الأموال العامة الغرض التي تتألَّف من تبرُّعات وتكاليف دعم

المشاريع. وبالمثل، ينبغي الإشارة بوضوح إلى التدابير المتخذة بشأن استرداد التكاليف في الوثائق التي تُقدَّم مستقبلاً.

٦٣- وأثنى المجلس على المعهد لتنفيذه البرنامج، الذي ازداد حجمه من ١٦,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٥,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ والمتوقع أن يصل إلى ٤٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وازدادت حافظة البرامج كما ازداد تمويلها من ١٤,٢ مليون دولار في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى ٥٩,٨ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ نتيجة لتعزُّز ثقة الجهات المانحة وإقامة شراكات جديدة.

٦٤- وخلال عام ٢٠١٢، واجه المعهد وضعاً يُنذر بالخطر جرّاء الانخفاض الذي طرأ على التبرعات المقدَّمة إلى صندوق الأموال العامة الغرض - من ٥٠٢ ٩٦١ دولار في عام ٢٠١١ إلى ٤٦١ ٤٢١ دولاراً في عام ٢٠١٢ - والذي أُعلِن عنه بعد موافقة مجلس الأمناء على ميزانية عام ٢٠١٢ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومع أن المعهد كيان تابع للأمم المتحدة ويشكِّل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، فإنه لا يتلقَّى أي تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وخلال عام ٢٠١٢، كان المعهد يعتمد حصراً على أموال تكاليف دعم البرنامج التي يُحصِّلها عقب التنفيذ. وبالتالي، يتَّسم رفع معدَّل التنفيذ والكفاءة الإدارية، ولا سيما في إطار هيكل إداري محدود، بأهمية حاسمة. ومن شأن إخفاق المعهد في تحقيق معدَّل تنفيذ عالٍ للغاية أن يقوِّض بشكل خطير من قاعدة إيراداته.

٦٥- ويتمثَّل أحد الأهداف التي يسعى المعهد إلى تحقيقها في زيادة التبرُّعات التي ترد إليه من الحكومات، على نحو ما هو متوخَّى في نظامه الأساسي. ومن التحدِّيات الحاسمة التي تواجه المعهد ضمان زيادة إحساس الدول الأعضاء بامتلاكها للمعهد بحيث تعتبر أن لها حصة فيه. وذلك أمر حاسم بالنسبة لإرساء قاعدة لتمويل المعهد على نحو يمكن التنبؤ به. وسوف يؤدي توسيع نطاق حافظة البرامج إلى تحقيق المزيد من الوعي بعمل المعهد وتعزيز الشراكات مع الحكومات. ويُجرِي المعهد أيضاً مشاورات مع الجهات المانحة، كما يُعتزَم عقد مؤتمر للجهات المانحة في الربع الثاني من عام ٢٠١٣.